

عمدة الفقه

باب القسم والنشوز .

وعلى الرجل العدل بين نسائه في القسم وعماده الليل فيقسم للأمة ليلة وللحرة ليلتين وإن كانت كتابية وليس عليه المساواة في الوطاء بينهما .

وليس له البداءة في القسم بإحداهن ولا السفر بها إلا بقرعة فإن النبي A إذا أراد سفرا أقرع بين نسائه فأيهن خرج سهمها خرج بها معه وللمرأة أن تهب حقها من القسم لبعض ضراتها بإذن زوجها أو له فيجعله لمن شاء منهن لأن سودة وهبت يومها لعائشة [فكان رسول الله A يقسم لعائشة يومها ويوم سودة] وإذا أعرس على بكر أقيم عندها سبعا ثم دار وإن أعرس على ثيب أقيم عندها ثلاثا لقول أنس : من السنة إذا تزوج البكر على الثيب أن يقيم عندها سبعا وإذا تزوج الثيب على البكر أقيم عندها ثلاثا وإن أحبب الثيب أن يقيم عندها سبعا فعل وقضاهن البواقي لأن النبي A لما تزوج أم سلمة أقيم عندها ثلاثا ثم قال : ليس بك هوان على أهلك إن شئت أقيمت عندك ثلاثا خالصة لك وإن شئت سبعت لك وإن سبعت لك سبعت لنسائي